اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

إعداد:

د. بن جلول خالد[1].

د. فريد حدادة [2].

ملخص:

هدفَ البحث الى دراسة العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 خلال المدى القصير والطويل وذلك باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ ولقد تم استخدام متغيرين هما معدلات البطالة والانفاق الحكومي، وبينت الدارسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الاجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة هذه العلاقة التي تعمل على تعديل الانحرافات التي تحدث في المدى القصير خلال المدى الطويل وذلك لمدة سنة وشهرين لتعود معدلات البطالة الى قيمها التوازنية والطبيعية ومن النتائج المهمة ايضا ان انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي اكثر منه حقيقي

الكلمات المفتاحية: البطالة، الانفاق الحكومي، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract:

The aim of this study is to study the relationship between the size of government expenditure and unemployment in Algeria during the period 1990-2015 during the short and long term

Using the error correction model methodology, which is an important model in the field of standard modelingTwo variables have been used: unemployment rates and government spending ,The study showed that there is a short-term and long-term balance between government expenditure and unemployment rates. This relationship works to adjust the short-term deviations in the long run for a period of one year and two months to bring unemployment rates back to their

[1] أستاذ محاضر "ب" جامعة 8 ماي 1945-قالمة benkhaled267@gmail.com .

[2] أستاذ محاضر "ب" جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف

equilibrium and natural values, Another important result is that the decline in unemployment in Algeria is more formal than real.

Keywords: unemployment, government spending, error correction model.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها من أبرز المشاكل التي عانت ولازالت تعاني منها الجزائر حيث عرفت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة تجاوزت حدود 30% في بعض الاحيان وبعض الازمات، والبطالة ظاهرة مقلقة وذلك لأثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد ولقد عملت الجزائر على التخفيف من حدتها متبعة في ذلك سياسة مالية توسعية قائمة على الرفع من حجم الانفاق العاموهذا حسب ما ينص عليه المذهب الكينزي الذي يؤكد على أهمية الانفاق العام في التقليل من معدلات البطالة نظرا لكون الانفاق العام محفزا للاقتصاد الوطني مما يعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي في اغلب الأحيان الى زيادة الاستثمار وامتصاص البطالة.

من خلال هذا حاولنا خلال هذه الدراسة تحديد الاجابة الدقيقة والشاملة للتساؤل التالي:

الى أي مدى يمكن أن تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بحجم النفقات العامة خلال المدى الطويل والقصير؟

ولقد قامت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- هناك سياسة مالية توسعية في الجزائر هدفها تحسين الوضع الاجتماعي والتقليل من البطالة.
- هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر.

أماعن أهمية الموضع فقد تمثلت في أهمية مشكلة البطالة وعلاجها وذلك لخطورتها على الفرد والمجتمع ومن ناحية أخرى فان أهمية الموضوع تتجلى كذلك في حجم الانفاق الحكومي الذي تنفقه الجزائر في سبيل الرفع من مستويات التشغيل.

ولقد كان الهدف من الدراسة هو:

- التحليل النظري والقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر ومدى تأثير حجم الانفاق الحكومي عليها.
- تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق أهدافها.
- اختبار العلاقة القائمة بين معدلات البطالة وحجم الانفاق الحكومي في الجزائر.

المحور الأول: العلاقة النظرية بين البطالة والانفاق الحكومي

أولا: مفاهيم حول ظاهرة البطالة

يشير مصطلح البطالة عند الاقتصاديين إلى فائض عرض العمل عن الطلب وهذا عند مستوى أجر معين يسمى **بالأجر المقبول** وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الاشخاص موافقين على العمل[1].

كما تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بأنهاعدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و59 سنة الراغبين في العمل وفق الأجر السائد ويبحثون عنه ولايجدونه[2].

ومن خلال هذا التعريف نجد أنه لكي يحتسب أي فرد ضمن فئة العاطلين حسب منظمة العمل الدولية لابد من توفر فيه مجموعة من الشروط وهيأن يكون:

- ينتمي إلى الفئة العمرية المحددة.
- مستعد وقادر على العمل في حالة وجده.
- يبحث عنه من خلال القيام بالإجراءات اللازمة لذلك من التسجيل في مكاتب التشغيل والاطلاع على الجرائد والمجالات.....الخ.

أما بالنسبة لحالة الجزائر فتعرف البطالة وهذا حسب ما يعتمده الديون الوطني للإحصائيات بصفته المخول له بإعداد الاحصائيات حولها؛ كل شخص يتراوح سنه مابين **15** و**64** سنة ولايملك عملا أثناء اجراء التحقيق الاحصائي ويكون في حالة بحث عن عمل[3].

وللبطالة عدة أنواع وتصنيفات تختلف حسب سبب البطالة ومصدرها ومن أهم هذه الأنواع نجد مايلي[4]:

1- البطالة الاجبارية (السافرة): وتعني وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجر السائد ولا يجدونه.

2- البطالة المقنعة (المستترة) : وهي حالة وجود عدد كبير من العاملين والذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يؤثر ذلك في مستوى الخدمة المقدمة أو في الانتاجية الكلية للمؤسسة وينتشر هذا النوع من البطالة بصورة خاصة في مؤسسات القطاع العام.

3- البطالة الهيكلية: ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد مما يؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات ومؤهلات الباحثين عن العمل.

4- البطالة الاحتكاكية: وهم الأفراد القادرين عن العمل ويبحثون عنه لأول مرة أو يبحثون عن منصب عمل من منصبهم السابق في الوقت التي توجد فيه هذه المناصب التي تناسبهم الا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفته بها وبمكان تواجدها.

غير أن هذا النوع من البطالة أصبح محدود وأن وجد فهو لفترة قصيرة وهذا بسبب تطور وسائل الاتصال والمواصلات وانتشار تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

5- البطالة الموسمية: وهي تشير إلى الأفراد الذين تتوفر لديهم مناصب عمل في مواسم معينة دون أخرى بالإضافة إلى الذين يعملون ساعات عمل أقل من الساعات العمل المعتادة.

وتعمل معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على تحديد معدل البطالة بصفة دورية ومنتظمة قد تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك لما له من أهمية باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ومن جهة أخرى فانه لايمكن محاربة البطالة والقضاء عليها دون تحديد معدلها وطبيعتها وأماكن تواجدها.

وعادة ما يقاس معدل البطالة كنسبة مئوية من عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العمالة في المجتمع (الفئة النشطة) عند فترة زمنية معينة وفق الصيغة التالية[5]:

معدل البطالة= (عدد العاطلين عن العمل/ الفئة النشطة)*100

ويقصد بالفئة النشطة الأفراد في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

ولقد لاقت هذه الطريقة وهذه الصيغة المعتمدة العديد من الانتقادات نظرا لبسطتها الشديدة وعدم دقتها الا أنها بقيت الصيغة المعتمدة عند جميع الدول وكذا المنظمة العمل الدولية.

ثانيا: مفاهيم حول الانفاق الحكومي:

بقصد بالإنفاق العام كل المبالغ النقدية التي يقوم بصرفها شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة ومنه نجد أن النفقات العامة[6]، تقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي[7]:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** أي لا يمكن اعتبار ماتنفقة الدولة من نفقات غير نقدية (عينية) نفقات عامة حيث لابد من تأخذ شكل نقود .

- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** حيث لا يمكن اعتبار المبالغ المنفقة في سبيل تحقيق المنافع العامة نفقات عامة الا اذا كانت صادرة من طرف شخص عام وهي الدولة والهيئات التابعة لها والمؤسسات العامة.
- **النفقة العامة تهدف الى تحقيق نفع عام:** حيث أن الهدف الأساسي والوحيد للنفقة العامة هو اشباع وتحقيق الحاجات العامة وهذا يعني أنه لا يمكن ادراج ضمن النفقات العامة كل النفقات التي تستهدف تحقيق مصلحة خاصة لفراد أو مجموعة من الأفراد.

وتتنوع النفقات العامة الى مجموعة من الأنواع وهذا حسب عدة تقسيمات والتي نجد من بينها التقسيم على أساس التأثير على القوة الشرائية حيث تقسم النفقات العامة الى[8]:

- **نفقات حقيقية:** ويقصد بها استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات العامة وتؤدي النفقات الحقيقية الى زيادة مباشرة في الناتج الوطني ومن امثلتها صرف الأموال على الأجور ورواتب العاملين وكذلك تجهيز الادارات لسير العمل ...الخ.
- **النفقات التحويلية:** وتتمثل في تحويل مبالغ نقدية من فئة الى فئة أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولاتؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني بل تؤدي الى اعادة توزيعه وتنقسم هذه النفقات بدورها الى نفقات تحويلية اقتصادية (الاعانات)، نفقات تحويلية اجتماعية (التأمينات الاجتماعية) ونفقات تحويلية مالية(اقساط وفوائد الدين العام).

كما تقسم كذلك حسب معيار التكرار والدورية الى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وقد استخدم هذا التقسيم لتبرير اللجوء الى الموارد غير عادية لتمويل النفقات.

وتقسم كذلك حسب المعيار الوظيفي الى نفقات ادارية، نفقات اقتصادية و نفقات اجتماعية وهذا حسب الوظيفة التي سوف تؤديها النفقة.

ثالثا: اليات تأثير الانفاق العام على معدلات البطالة:

يعتبر كل من رفع مستوى التشغيل ومحاربة البطالة من بين الأهداف الأساسية للسياسة المالية والتي تقوم بتحقيق هذا الهدف باستخدام مجموعة من الأدوات والتي من بينها الانفاق الحكومي، حيث يشير الاقتصادي كينز في هذه الصدد الى ضرورة توجيه النفقات العامة لعلاج ازمات الدول ولو كان ذلك بالقيام بحفر الخنادق ثم ردمها اذ يرى كينز ان حجم العمالة يعتمد على حركة الطلب وتوصل الى فكرة امكانية حدوث بطالة اجبارية في

نظام الرأسمالية كنتيجة للعيوب الداخلية في نظام المزاحمة الحرة كما بين كينز أن نقص الطلب يجب أن يعوض من خلال سياسة اقتصادية مناسبة تطبقها الدولة ويتخللها توسيع انفاق الدولة نفسها بهدف تعويض الطلب الخاص.

ان الانفاق العام لا يؤدي الى الحد من البطالة فحسب وانما يساهم في نمو وتنشيط الدولة ككل بطريقة غير مباشرة وذلك لأن توفير العمل يتيح توفير الأجور وبتالي زيادة الاستهلاك مما يعمل على زيادة الناتج والحد من الازمات الاقتصادية[9].

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالةمتزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسببانخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة منالبطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو منخلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية[10].

يضاف الى ما سبق ان السياسة المالية وخاصة في الدول النامية تساهم في تكوين رأس المال من خلال زيادة معدله عبر الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ أشكال متعددة مثل مشروعات الطرق والري ومشروعات الطاقة من أجل توفير فرص العمل خاصة وأن القطاع الخاص في هذه المراحل يحجم عن المساهمة في مثل هذه المشاريع ، ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع

العام في بداية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على معدل الاستثمار الخاص عبر تأثيرها بمعدل الادخار الخاص وتبرز أهمية السياسة المالية بشكل واضح من خلال استخدامها للتأثير فيتقسيم الانتاج بين الاستهلاك وتكوين رأس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي.

ومن جانب أخر فان ظروف الدول النامية لاتسمح بأن كل ما يدخر يذهب الى الاستثمار المتوقع وعليه يترتب على السياسة المالية التأثير في التكوين الرأسمالي عبر التأثير بالميل للاستثمار ولكونها ضعيفة أصلاً بسبب انخفاض الكفاية الحدية لراس المال بالنسبة لمعدل الفائدة، فعلية فان السياسة المالية تؤثر في ربحية رأس المال وقد تكون أثارها مشجعة لرأس المال الخاص والعكس صحيح[11].

المحور الثاني: تحليل تطور البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990–2015

أولا: تطور حجم الانفاق الحكومي في الجزائر

إن القراءة الأولية لتطور حجم الانفاق في الجزائر تعطينا صورة لمدى ارتباط ارتفاع هذا الأخير بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر، وبصفة عامة يمكننا القول أن حجم الانفاق في الجزائر هو في حالة ارتفاع مستمر منذ بداية فترة الدراسة الى نهايتها باستثناء سنة **2013** اين انخفض حجم الانفاق بنسبة – **14,65%** عن سنة **2012**.

فلقد عرف حجم الانفاق الحكومي في الجزائر وخاصة خلال فترة التسعينات ارتفاعات كبيرة وصلت الى مايقارب الضعف حيث نجده انتقل من **212.10** مليار دينار سنة **1991** الى قيمة **420.13** مليار دينار في السنة الموالية محققة نسبة ارتفاع قدرت بـ **98.08%** . وتعتبر أكبر معدل زيادة عرفه حجم الانفاق الحكومي طيلة فترة الدراسة وقدر حجم الزيادة خلال فترة التسعينيات بـ**27%** وهذا يدل على السياسة الإنفاقية التوسعية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة في ظل التوجه الاشتراكي الذي كانت تتبعه الجزائر وهذا رغم انخفاض القدرة التمويلية للخزينة العمومية نتيجة انهيار اسعار المحروقات بعد أزمة **1986** مما أجبر السلطات الجزائرية على اللجوء الى مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وذلك لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي الأول (**1989–1990**) وبرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (**1991–1992**) ونظر لكونهما لم يفلحا في اخراج الجزائر من أزمة انخفاض الايرادات وارتفاع النفقات لجأت الى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (**1994–1995**) وهذا لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائر مما أجبر الجزائر على تبني سياسة اقتصاد السوق وما رافقها من تطبيق لسياسات واجراءات صارمة في سبيل التخفيض من ارتفاع حجم النفقات العامة.

أما خلال الفترة الثانية من الدراسة وابتداء من سنة **2000** والتي تعتبر نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائر وهذا راجع للوفرة المالية التي عرفتها الجزائر والتي كانت نتيجة حتمية لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، فلقد ارتفع حجم الانفاق بنسبة **14.46%** خلال الفترة (**2000-2015**) حيث وبعد أن قدر حجم الانفاق بـ **1178.09** مليار دينار سنة **2000** انتقل الى **7656.33** مليار دينار سنة **2015** وعرفت هذه الفترة أكبر نسبة ارتفاع ونمو في الانفاق الحكومي سنة **2008** و سنة **2011** حيث قاربت نسبة النمو **32%**.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع حجم الانفاق الحكومي للسياسة التوسعية التي اتبعتها الجزائر وهذا لمحاولة علاج اثار أزمة انخفاض أسعار البترول خلال فترة التسعينات والتي القت بظلالها على الوضع الاجتماعي خاصة وهذا في ظل الاجراءات الصارمة المنصوص عنها من طرف الصندوق النقد الدولي والتي رفعت من معدلات التضخم والبطالة والفقر.....الخ

فلقد خصصت السلطات الجزائرية مبالغ ضخم لتنفيذ مخططات التنمية متمثلة في ثلاث برامج متعاقبة ابتداء من برنامج الانعاش الاقتصادي (**2001-2004**) والذي خصص له مبلغ **525** مليار دينار تلاه مباشرةالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (**2005–2009**) والذي بلغت ميزانيته **4202.7** مليار دينار أما البرنامج الثالث فقد سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (**2010–2014**) وكان غلافه المالي يقدر بـ **21214** مليار دينار.

الجدول رقم (01): تطور حجم الانفاق الحكومي خلال الفترة 1990–2015 الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1995	1998	1999	2000	2004
حجم الانفاق الحكومي	136,50	212,10	420,13	659.59	875,65	961,59	1178,09	1869.70
السنة	2006	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الانفاق الحكومي	2529.20	4191,00	4246,60	5853,60	7058,17	6024,13	6995,77	7656,33

المصدر: - 1990--2009: احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- 2011-2015: احصائيات وزارة المالية

ثانيا: تطور معدلات البطالة في الجزائر

1) الفترة الأولى: 1990–1999: من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة **1990-1999** عرفت ارتفاعا كبيرا حيث تزايدت بما يقارب **20%** منذ بداية الفترة إلى نهايتها فبعد أن سجلت نسبة تقدر بـ **25%** سنة **1990** لم تعرف تراجعا أبدا إلى نهاية التسعينات أين بلغت أعلى

نسبة لها بقيمة **29.30%** سنة **1999** باستثناء الانخفاض المسجل سنة **1993**أين سجلت نسبة **23.15%** إلا أنها عاودت الارتفاع مباشرة في السنة الموالية وقدرت نسبتها بـ **24,36%**

إن هذا الارتفاع المتزايد الذي عرفته معدلات البطالة يرجع في الأصل إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار المحروقات بداية من سنة **1986** مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية والحد من قدرتها على ايجاد وتوفير مناصب شغل جديدة ومن جهة أخرى فقد أدت النتائج السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الصندوق النقد الدولي التي اتبعتها الجزائر خلال فترة التسعينات حيث عملت على خوصصة المؤسسات الأمر الذي نجم عنه غلق وتصفية أكثر من **1000** مؤسسة عمومية وتسير مايزيد عن**500** ألف عامل[12].

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985- 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة(%)	25,00	25,00	27,00	23,15	24,36	28,10	27,99	28,00	28,00	29,30

المصدر: احصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع www.ons.dz.

2) **الفترة الثانية:2000-2015**: عرفت معدلات البطالة خلال هده الفترة تراجعا محسوسا فبعد أن بلغت نسبتها **27.30%** سنة **2001** منخفضة بدرجتين عن سنة **2000** عرفت انخفاض تدريجي خلال طول الفترة حيث سجلت نسبة **10%** لأول مرة سنة **2010** لتستمر في الانخفاض وبنسب متناقصة في السنوات الموالية حيث سجلت معدل برقم واحد سنة **2013**أين بلغت نسبةالبطالة **9.8%** غير أنها عرفت بعد ذلك انعكاس في اتجاه التطور لتبدا النسب المسجلة تعرف ارتفاعا ولكن بقيم متدنية.

إن هذا التراجع في معدلات البطالة كان نتيجة حتمية لسياسة التوسع في الانفاق التي اتبعتها الجزائر ابتداء من سنة **2001** من خلال مخططات التنمية حيث عملت على استحداث حوالي **720** منصب عمل منها **400** منصب دائم

إن هذا الانخفاض في معدلات البطالة يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وهذا بسبب اعتماد سياسات التوظيف على القطاع العام دون مشاركة حقيقية للقطاع الخاص مما يخلق نوع من البطالة المقنعة، بالإضافة إلى سياسة التوظيف عن طريق عقود ماقبل التشغيل وعقود الإدماج والأيادي البيضاء ومناصب الشبكة الاجتماعية التي تتميز بانخفاض الأجور بالإضافة إلى أنها عقود مؤقتة.

غير أن ما نلاحظه من معاودة ارتفاع معدلات البطالة وهذا ابتداء من سنة **2014** يوحي ببداية مرحلة جديدة لمستويات البطالة التي يمكن أن تسجل معدلات خطيرة ومتجاوزة الحدود المقبولة وهذا في ظل التزام الجزائر باتباع سياسات التقشف الانكماشية وما ينجم عنها من تقليص النفقات العمومية والتقليل من الاستثمار العمومي.

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة(%)	29,50	27,30	25,70	23,70	17,70	15,30	12,30	13,80	11,30
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
معدل البطالة(%)	10,20	10,00	10,00	11,00	9,80	10,60	11,20		

المصدر: احصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع www.ons.dz.

المحور الثالث: تقدير أثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر

أولا: منهجية ونموذج الدراسة:

بغرض دراسة وتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة تم صياغة النموذج كالتالي:

$$chom = f(Dep,)$$

حيث يمثل المتغير (**chom**) معدلات البطالة بينما يرمز المتغير(**dep**) لحجم الانفاق الحكومي.

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ (***ECM***) والتي تم اختيارها لما لها من أهمية في تحديد الاثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث أن طريقة نموذج تصحيح الخطأ تمكننا من دارسة الأثر في المدى القصير وتصحيحه في المدى الطويل للحصول على القيم التوازنية.

وتنطلق هذه الدراسة من تقدير العلاقة في المدى الطويل ومن ثم تقدير العلاقة في المدى القصير حيث يتم إضافة بواقي النموذج المقدر في المدى الطويل كمتغير مستقل في النموذج المقدر في المدى القصير؛ والتي تعتبر معلمتها عن مدى التصحيح والتعديل الذي يمكن أن يحدث لقيم المتغير التابع للحصول على القيم التوازنية.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة:

1.دراسة استقرارية المتغيرات:

الجدول رقم (03) : ملخص نتائج اختبار *ADF* لدراسة استقرارية المتغيرات

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي –3.85

المتغيرات	عند المستوى			الفرق الأول			القرار
	درجة التأخير	قيمة ستودنت	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة ستودنت	الاحتمال	
Dep	4	-2.02	0.55	1	-6.13	0.00	مستقرة عند الفرق الأول
Chom	5	-3.04	0.14	0	-3.89	0.02	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews.8*

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (**03**) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى؛ حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية **5%** بالنسبة للمستوى فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم امكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في **95%**من الحالات يمكن قبول فرضية استقرار المتغيرات ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (**1**)**I**مما يدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2.اختبار علاقة التكامل المشترك: بمأن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فبعد التأكد من درجة تأخير النموذج حيث نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (**1**) أي سنة.

ومن خلال النتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر نلاحظ وجود علاقتي تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وذلك لأن قيم احصائية الأثر أكبر من قيمة احصائية ستودنت عند مستوى معنوية **5%**، وهذا يدل على أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض كثير في المدى الطويل بل تسلك سلوك مشابها.

3.تقدير العلاقة طويلة الأجل: باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين البطالة والانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.2708	0.01168	23.1853	00.0000
Dep	-2.794754	3.33136	-8.38921	0.0000
R-squared	0.7457	F-statistic		70.3789
Durbin-Watson stat	2.024976	Prob(F-statistic)		0.000000
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	إحصائية (t)	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		
0.009	4.4239	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	
	-4.394309	1%		
	-3.612198	5%		
	-3.243078	10%		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =3.703044 (0.4499)				
Jarque-Bera normality test (JB(Statistic = 1.7579 (0.41520)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.Awhite -statistic=2.2598(0.127)				

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews.8

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن النموذج مقبول اقتصاديا واحصائيا؛ حيث نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي **0.74** مما يعني أن تغيرات حجم الانفاق الحكومي تفسر مايعادل**74%**من تغيرات معدلات البطالة، كما أن معلمات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى معنوية **5%** وذلك أن قيمة احصائية ستودنت أقل من القيمة المجدولة، وكذلك نلاحظ معنوية النموذج ككل وذلك من خلال اختبار فيشر حيث نجد أن مستوى المعنوية أقل من **0.05**، وكذلك نجد أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب اختبار داربين واتسون.

إلا أن هذه الاختبارات لا تعتبر كافية لدى نقوم بإجراء الاختبارات من الدراجة الثانية والمتمثلة في كل من:

أ. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم(**04**) نجد أن الاحتمال أكبر من (**0.05**) ومنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

ب. اختبار ثبات (تجانس) التباين:باستخدام اختبار ***white*** الموضحة في الجدول رقم (**04**)نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لأن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية(**0.05**).

ج. اختبار استقرارية البواقي: باستخدام اختبار ديكي فولر المطور الموضحة نتائجه في الجدول رقم (**04**)نجد الاحتمال يساوي (**0.002**)أقل من (**0.05**) ومنه يتم قبول فرضية استقرار البواقي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال اختبار جاك بيرايمكن القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه يمكن القول أن النموذج قد توفرت فيه كل الشروط المطلوبة ليكون مقبولا، حيث نلاحظ من خلال معادلة النموذج أنه هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة حيث زيادة الانفاق بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ (**2.79**) وحدة.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ *VECM* : إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يفيدنا في تقدير واختبار العلاقة في الأجل القصير والتي من خلالها نستطيع الوقوف على مدى وجود انحرافات في المدى القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

يتم تقدير النموذج في المدى القصير من خلال إدراج البواقي المتحصل عليها من تقدير النموذج في المدى الطويل كمتغيرة مستقلة بفترة ابطاء واحدة ويرمز لها بالرمز(ECT_{t-1}) وتسمى بحد تصحيح الخطأ، حيث ظهورها في النموذج يعكس فرضية أن معدلات البطالة في المدى القصير لا تتساوى مع القيمة التوازنية في المدى الطويل حيث يمثل حد تصحيح الخطأ معلمة تصحيح القيم الفعلية لمعدلات البطالة باتجاه القيمة التوازنية من فترة إلى أخرى وتحديدا تقيس نسبة اختلال والتوزان في الفترة السابقة التي يتم تعديلها في الفترة الحالية.

وبعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (5): نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الاجل بين البطالة والانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ect(-1)	0.8441-	0.13844	-6.09780	00.000
C	0.2663	0.007788	34.1934	00.000
Dep	3.963	2.213293	-11.44683	00.000
R-squared	0.9044	F-statistic		104.1605
Durbin-Watson stat	1.8217	Prob(F-statistic)		0.000000
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	)tإحصائية (	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		
0.01	-4.362	القيم المحسوبة		القيم الجدولية
	-4.394309	1%		
	-3.612198	5%		
	-3.243078	10%		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =0.1088 (0.8974)				
Jarque-Bera normality test (JB(Statistic = 1.4510 (0.4840)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.Awhite -statistic=2.0727 (0.113)				

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews.8

من الجدول السابق والذي يوضح نتائج تقدير النموذج قصير المدى نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (**ECT (-1**)معنوية وسالبة حيث أن الاحتمال المقابل لها يساوي الصفر هو أقل من **0.05** وكذلك معامل الانفاق الحكومي له معنوية احصائية كذلك ويشير الى العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة، وتدل

القيمة العالية لمعامل التحديد والتي تساوي (**0.90**)أن **90%** من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تكون ناتجة عن تغيرات حجم الانفاق الحكومي، كما يمكننا القول بأن النموذج لايعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهذا حسب مايشير اليه اختبار داربن واتسن.

وعموما نجد أن النموذج مقبول من كافة النواحي الاقتصادية والاحصائية والقياسية وذلك حسب ماتشير اليه الاختبارات التي تمت على النموذج المقدر حيث تحقق لنا توفر شرط التوزيع الطبيعي للبواقي بالإضافة الى تجانس البواقي حسب اختبار **whit**وكذلك خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي وهذا حسب اختبار **lm test**حيث كانت كل الاحتمالات المقابلة لهذه الاختبارات اكبر مت مستوى المعنوية **0.05**.

التحليل الاقتصادي للنموذج:

تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي قدرت قيمتها (**0.8441-**) الى أن معدلات البطالة تصحح وتعدل من قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر بـ (**84.4%**) والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (**84.4%**) سنويا في المدى الطويل وهذا يدل على أن انحراف معدلات البطالة في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، لأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (**84.4%**) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات البطالة تستغرق مايقارب من سنة وشهرين لكي تصل الى قيمتها التوازنية.

ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول بأن حدوث صدمة بوحدة واحدة في حجم الانفاق الحكومي سيعمل على التأثير على معدلات البطالة وهذا التأثير سوف يدوم لمدة سنة وشهرين ليتعود معدلات البطالة الى وضعها التوازني وطبيعي.

أما عن المرونات فنلاحظ أن التأثير يختلف من المدى القصير الى المدى الطويل حيث أن تغير حجم الانفاق بوحدة واحدة سيرافقه تغير في معدلات البطالة ب **2.79** وحدة عكس الاتجاه ويستمر هذا التأثير في الزيادة حتى المدى الطويل الى أن يصل الى **3.96** وحدة، ومنه نجد أن التأثير في المدى الطويل اكبر من التأثير في المدى القصير هذا يدل على مدى اعتماد سياسات مكافحة البطالة والتقليل من معدلاتها على حجم الانفاق الحكومي وذلك من خلال:

- الضغط على القطاع العام لاستقطاب أعداد كبيرة من العمال وهذا على حساب القطاع الخاص الذي تقل مساهمته في قطاع التشغيل.

- البرامج التي تعتمدها الجزائر في سبيل توفير مناصب عمل والمتمثلة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت في أغلبها فاشلة وانهارت لعدة أسباب مما جعل بالدولة وللحفاظ على السلم الاجتماعي عدم متابعة أصحابها في استرداد المبالغ التي تم اقراضهم اياها مما ادى الى هدر مبالغ ضخمة من الانفاق الحكومي دون مقابل.

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر المقلقة لحكومات الدول حيث تعمل كل الحكومات على التقليل من حدتها ومعالجتها ولقد عرفت الجزائر ارتفاعا لمعدلات البطالة وخاصة خلال فترة التسعينيات حيث برزت مشكلة البطالة كأحدأهم الاثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات التعديل الهيكلي التي قامت على خوصصة المؤسسات وتسريح العمال الأأن الجزائر اتخذت جملة من الاجراءات والسياسات وخاصة بداية من الالفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع وانتعاش أسعار البترول في السوق الدولية ولقد كان لهذه السياسات أثار بارزة على سوق العمل حيث انخفضت معدلات البطالة وبشكل كبير جدا غير أن مايؤخذ على هذا الانخفاض بأنه انخفاض شكلي فقط فهو قائم بالأساس على مناصب العمل المؤقت ومنخفضة الاجر.

اظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسي بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تعمل النفقات الحكومي خاصة الموجه للاستثمار على توفير مناصب الشغل واستقطاب أعداد جديدة من العاملين، فبالنسبة للجزائر فقد كان هذا التأثير على المدى القصير ومستمر على المدى الطويل وهو مايؤكد فرضية الاعتماد الشبه مطلق في محاربةالبطالة على الانفاق الحكومي وذلك من خلال رفع القدرة الاستيعابية للقطاع العام بالإضافة الى برامج المعتمدة من طرف هيئات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستنزف مبالغ ضخمة في سبيل اقراضها للمستثمرين.

غير أن مشكل الاعتماد على الانفاق العام في مكافحة البطالة فيه مخاطرة كبيرة وخاصة لحالة الجزائر والتي تعتبر جل مواردها من الايرادات النفطية والتي تتميز بالتذبذب والانهيار أحيانا مثلما مرت به الجزائر خلال أزمة 1986 وتمر به الأن بعد الانهيار الذي حدث في 2015، وهو مايوجب التفكير الجدي في تنويع مصادر تمويل الانفاق العام وهذا تفاديا لتوفق المشاريع والمؤسسات والتي بدورها سوف تؤثر على العمال ومعدلات البطالة.

الإحالات والمراجع:

[1] بلقاسم بلعباس، (2006): تحليل البطالة، مجلة جسر، التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، السنة الخامسة، العدد 58، ص2.

[2] عماد الدين المصبح، (2008): العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، الملتقى الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 17-18 مارس 2008. ص3

[3] دحماني محمد ادريوش، (2013): اشكالية البطالة في الجزائر –محاولة للتحليل–، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، ص33

[4] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، (2014): أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر -2014/2001، الملتقي الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ما بين 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص-ص 3-4.

[5] عقون سليم، (2010): قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص-ص 4-6.

[6] علي سيف علي المزروعي، الياس نجمة، لثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي حالة الامارات العربية المتحدة للفترة 1990-1005، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد1، 2012، ص 615.

[7] بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013 ص4.

[8] بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص-ص 39-41.

[9] بن صلاح عبد القادر الصالحي، دور الدولة الانفاقي في الحد من البطالة، مجلة العلوم القانونية، كلية بغداد، المجلد23، العدد2، 2003، ص279

[10] مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2015، ص-ص 26-27.

[11] محمد عبد الصالح، محمد سلمان جاسم، اثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 18، 2015، ص 222.

[12] الطاهر جليط، (2016): دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ص208.